



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد السادس - مارس 2018

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies
www.rasanah-iiis.org

العائلة والدين والسياسة في إيران

حدود الدور وأثره على فاعلية النظام السياسي

محمود حمدي أبو القاسم

مدير تحرير مجلة الدراسات الإيرانية

أحمد فاروق

مترجم لغة فارسية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية

جسّد شعار "الإخوة لاريجاني يعيشون كالألهة ونحن لا نجد ثمن الخبز" الذي رفعه المحتجون الإيرانيون في نهاية ديسمبر من عام 2017، تعبيراً عن مدى الغضب الشعبي من أثر صعود دور بعض الأسر والعائلات، على الأوضاع التي يعيشونها. وقد يكون أغلبية هؤلاء الذين عبّروا عن سخطهم على عائلة لاريجاني، ممن لم يشهدوا ثورة أسلافهم عام 1979 على النخبة الحاكمة التي التفت حول نظام الشاة في علاقة "زبائنية" هيمن فيها عدد محدود من العائلات على مقاليد السُّلطة ومصادر الثروة، وكان الشعب حينها يئنّ تحت وطأة الاستبداد وارتضاع معدّلات الفقر وتردّي الأوضاع المعيشية. لكنّ تجدد غضب الإيرانيين يؤكّد أن الأوضاع بعد انقضاء قرابة أربعين عاماً على الثورة تبدو كما كانت قبلها، والفارق هو تحوّل الحكم من ديكتاتورية الشاه ونخبته إلى ثيوقراطية الفقيه والموالين له.



إن إيران، بحكم التاريخ والجغرافيا والإرث الثقافي والحضاري الممتد عبر التاريخ، تنتمي إلى ثقافة سياسية تقليدية شرقية-شرق أوسطية تلعب فيها الانتماءات الأولية، كالعائلة والقبيلة والعرق، دوراً في بناء السُلطة والتأثير على طبيعة النظام السياسي وشكل الحكم، لكن ما يجعل تناول هذا الدور في إيران على قدر من الأهمية مقارنة بغيرها من الدول التي تشاطرها الثقافة السياسية التقليدية ذاتها، هو أنّ تَعوُّل الدور السياسي للأسر والعائلات في النظام السياسي الإيراني يتناقض مع ادعاء عناصر النخبة الإيرانية الحاكمة بديمقراطية نظامها ونزاهته ومحاولتهم إضفاء الطابع الحداثي على قيمه وآلياته. كذلك فإن صعود دور الأسر والعائلات سياسياً في إيران ارتبط بمعدلات فساد مرتفعة ومؤشرات تنمية وصلت إلى أدنى مستوياتها، ممّا وسّع نطاق الفقر وحوط من الوضع المعيشي للإيرانيين على المستويات كافة، فضلاً عن أن هذا الصعود كرّس السلطوية ودعم المشروع المذهبي التوسّعي كغطاء لشرعية النظام داخلياً، ممّا أثر على مكانة إيران إقليمياً ودولياً، وجعلها تعاني عقوبات وعزلة دولية لفترة طويلة من الزمن حُرِم خلالها الشعب الإيراني حصد ثمار ثرواته وتبددت خلالها فرص التنمية، وهو الأمر الذي دفع الجماهير لتنادي بسقوط هذا النظام وسقوط رموزه البارزة وانتقاد سياسته الداخلية والخارجية، في تأكيد فشل تام في بناء نظام سياسي يلبي طموحات الإيرانيين وتآكل كبير لشرعية القائمين عليه.

إن الحياة السياسية الإيرانية شهدت، منذ قيام الثورة عام 1979، صعوداً مثيراً للانتباه لعدد من العائلات والأسر التي احتلت عدداً من المراكز المؤثرة في هيكل النظام السياسي، ولعب أعضاؤها أدواراً بارزة في دوائر السُلطة المختلفة كعائلات الخميني وخامنئي ورفسنجاني وخاتمي ولاريجاني وعراقجي، وغيرهم. وقد كان تناول دور الأسر والعائلات في الحياة السياسية بصفة عامة مجالاً لنقاش واسع في عديد من البلدان المتقدمة أو النامية على السواء، لِمَا للظاهرة من تداعيات على طبيعة الحكم ومستقبل الدول ورفاهية الشعوب، وقد تراوح دور العائلة في المجال العام السياسي من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر، والثابت أنه لا ضير من هذا الدور، ما لم ينته إلى حكم أقلية يدشن معه محسوبية سياسية تعوق النظام وتحد من فاعليته.

الشاهد في إيران أن صعود دور الأسر والعائلات في السياسة الإيرانية كان له انعكاساته على فاعلية النظام السياسي ومدى كفاءته، فإذا كان هناك عدد من المؤشرات يجب أن يتّسم بها أي نظام سياسي حتى يمكن القول بأنه يتمتع بقدر يُعتدّ به من الكفاءة والفاعلية، كحق المواطنين في المشاركة والتمثيل دون تمييز، وسيادة القانون، والشفافية، والنزاهة، والاستجابة، والمساواة، والفاعلية والمساءلة والمحاسبة والرقابة والاستقلالية،

فقد لوحظ وجود أثر سلبي لصعود دور العائلة على مؤشرات كفاءة وفاعلية النظام السياسي الإيراني.

وفى هذا السياق تفتح هذه الدراسة النقاش حول عديد من الاستفسارات التي تدور حول: عوامل صعود هذا الدور وطبيعته داخل النظام السياسي، ومدى علاقته بحيوية النظام وكفاءته، فضلاً عن محاولة كشف مسارات الترقّي والحراك الداخلية التي تتيح المجال لتحديد أطر صعود هذا الدور وأسبابه، ناهيك بمعرفة انعكاسات الظاهرة على معايير الكفاءة وقواعد المسؤولية التي يفترض أن تسمّ النظام السياسي بعيداً عن المحسوبة وما يرتبط بها من تجاوزات قد تقوّض مبادئ العدالة ولا تسمح بتكافؤ الفرص داخل هذا النظام، ومن ثمّ تؤثر على فاعليته. وتفترض الدراسة في هذا السياق وجود علاقة عكسية بين حدود دور الأسر والعائلات في النظام السياسي، وفاعلية هذا النظام.

أولاً: عوامل صعود دور الأسر والعائلات في السياسة الإيرانية

لعب عديد من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية دوراً في دخول بعض الأسر والعائلات فاعلاً رئيسياً في السياسة الإيرانية، فضلاً عن أن التغييرات الجوهرية التي شهدتها البيئة السياسية الإيرانية بعد ثورة عام 1979 سمحت بتعاظم هذا الدور وتعدّد أوجهه، ومن أهمّ تلك العوامل ما يأتي:

1- إشكالية النظام في ظلّ علاقة الفقيه بالسُلطة

يمتاز النظام السياسي الإيراني بخصوصية نبعت من النظرية الدينية/السياسية "ولاية الفقيه" التي يستمدّ منها النظام شرعيته، والتي تُعدّ مرجعيته في الحكم، وهو الأمر الذي جعل هذا النظام يتسم بالتعقيد والتشابك، وهو الأمر الذي برزت ملامحه في وجود مؤسّسات وسلطات متوازية، تختلط فيه محدّدات بناء السُلطة وإسنادها كما تتنوع فيه عناصر اكتساب الشرعية بين ما هو ديني وما هو سياسي⁽¹⁾، لكن بالمجمل جعل هذا النظام من المرشد محور هذا النظام وموجّهه والمتحكم في تفاعلاته كافة، ومن ثمّ أصبح هو الموزع الفعلي لمراكز القوى بداخله والمحدد للفاعلين الرئيسيين على قمة مؤسّساته، الفعلية منها والشكلية.

وبعد إغلاق المجال السياسي أمام المنافسين والمعارضين، بحيث أصبحت أيديولوجيا الحكم والنظام المنبثق عنها منحصراً في القاعدة المؤمنة بولاية الفقيه وفق قراءاتها الخمينية، انفتح المجال السياسي أمام صعود دور الأسر والعائلات في الحياة السياسية الإيرانية بصورة غير مسبوقة، مستندة إلى معيار ديني/أيديولوجي تقليدي في تحديد

نخبة الحكم ومعاونهم، إذ اعتُبرت العائلة أحد الروافد الرئيسية لإمداد النظام بالمؤيدين والتابعين، كما أنها إحدى الدوائر الداعمة لبقائه.

2- الثقافة السياسية التقليدية

أسهمت الثقافة السياسية الإيرانية في أن تلعب العائلة بروابطها الممتدة دوراً رئيسياً في بنية النظام الاقتصادي والسياسي الإيراني بخلاف جميع أنواع الروابط والشبكات الأخرى، إذ حدّدت العائلة في إيران مكانتها السياسية والاقتصادية تاريخياً من خلال توزيع أبنائها في المراكز الحيوية كافة لضمان مكانة الأسرة وموقعها. وقد كانت الطبقة العليا قبل الثورة في إيران هي التي تمتلك السُلطة والثروة، باعتبارهما محدّدين رئيسيين لمكانة الفرد داخل هذا المجتمع التقليدي، ومن أجل الحفاظ على تلك المكانة اندفعت العائلات السياسية صاحبة الثروة والنفوذ السياسي لضخ عناصرها في بنية النظام، كما عمدت إلى الترابط الوثيق للحفاظ على مكاسبها، ونتيجة لذلك شارك أعضاء النخبة السياسية الإيرانية عموماً في عديد من العلاقات العائلية المتبادلة المعقّدة. وقد تمكنت هذه الأسر من أن تحافظ على وجودها ونفوذها لعدة أجيال، وهذه النخبة ظلّت تهيمن على المراكز والمواقع المهمة سواء الاقتصادية والسياسية حتى عام 1979. على سبيل المثال كان بعض أعضاء مجلس الشيوخ قبل الثورة، وهو هيئة تشريعية كانت تضم عديداً من أعضاء النخبة السياسية الذين عينهم الشاه، أعضاء مجالس إدارة عديد من المؤسسات الصناعية والتجارية، كما كانوا مالكين للأراضي الزراعية الواسعة⁽²⁾.

التاريخ السياسي الإيراني برُمته يعكس دور العائلة في الحكم إذ سبق وحكم إيران الصفويون وتعاقب على الحكم خلال هذه الفترة ثلاثة عشر ملكاً، بداية من عام 1501 حتى عام 1773⁽³⁾، ثم جاء بعدهم حكم الأسرة القاجارية (1779-1925) فتعاقب على الحكم خلال تلك الفترة سبعة من الملوك القاجار، حتى جاء حكم أسرة بهلوي في عام 1925 حتى قوّض عام 1979 بقيام الثورة وتأسيس الجمهورية الدينية التي يتعاقب على حكمها رجال الدين. لهذا يمكن القول إن هذه الثقافة السياسية الممتدة قد لعبت دوراً في ترسيخ دور العائلة سياسياً واجتماعياً في إيران، بل إن هذا التاريخ السياسي "شبه الملكي" قد أكسب العائلة شرعية وقبولاً، إذ يؤمن الإيرانيون بواجب الأعضاء الناجحين في الأسرة في مساعدة ذريتهم في تحصيل فرص ومراكز في الهيكل الإداري للدولة، ومن ثم ينظر الإيرانيون إلى هذه المحسوبية الكامنة باعتبارها قيمة إيجابية، لا كشكل من أشكال الفساد كما تنظر إليها العناصر البارزة على أنها جزء من المكانة باعتبار الشخص الذي لا تربطه علاقات عائلية قوية ومتسعة لا يتمتع بمكانة يُعتدّ بها في المجتمع ككل.

3- غياب المؤسسة واتساع نطاق المحسوبة

رغم اندلاع الثورة ونقدها للواقع الطبقي الفجّ، فإنها لم تتمكن من تغييره، بل تعمّق هذا التوجّه وأدّى إلى أن أصبح لكل عائلة كوادر في طهران وفي الأقاليم الممتدة يرعون ذات النمط من المحسوبة القرائبية، فأقارب النخبة الجديدة من رجال الدين والسياسيين والكوادر أصبحوا، بمرور الوقت، موزّعين في المؤسسات المختلفة ولا سيما المؤسسات العسكرية التي اختير أعضاؤها من الموالين لقيادات النظام الجديد⁽⁴⁾. فبعد الثورة "وصل جيل من الشباب إلى السُلطة حيث كان النظام الجديد في حاجة إلى مديرين من أتباع ولاية الفقيه، وهؤلاء الذين بلغت أعمارهم ما بين 25 و35 عاماً لم يتخلّوا أن يتم توظيفهم في إدارة أو وزارة، أصبحوا في مقدّمة المؤسسات والوزارات البرلمان فيما بعد"⁽⁵⁾. فكثير من القيادات كانت تختار معاونين من "أهل الثقة" والدوائر المعروفة لديهم، فحسين منتظري على سبيل المثال، منظر ولاية الفقيه والرجل الثاني في الثورة بعد الخميني ونائب المرشد الأعلى قبل أن تتوتر علاقته بالنظام، كانت الأغلبية الساحقة التي تعمل معه من أبناء بلده نجف آباد أو مقاطعته أصفهان، "فالاختيار كان شخصياً" لا مؤسسياً أو موضوعياً، وقد صعد عديد من الكوادر فقط "لأنهم أبناء القيادة الدينية المعروفة أو لأنهم رفقاء الحوزة"⁽⁶⁾.

كذلك فإن طبيعة النظام وتوجّهه الديني بعد الثورة قد شجّع على زواج الأقارب، وهو أمر لم يكن معتاداً بين النخب العلمانية قبل الثورة، فضلاً عن اتساع نطاق المصاهرة بين السياسيين ورجال الدين البارزين⁽⁷⁾. وكان للزيجات التي تحدث بين أعضاء النخبة الجديدة ميزة، بأن الأسر المتصاهرة كانت لدى بعضها معرفة كافية عن بعض، ومن ثم لم تظهر حاجة إلى التحقق كثيراً من ولاء عناصرها، وفي ظل هذه الزيجات داخل المجتمع الديني المغلق اجتمعت رابطتا العقيدة والقربى في بناء وتوحيد قاعدة تأييد قوية للنظام لا يزال يُعتمد عليها حتى الآن.

4- غياب المشروع الوطني الحداثي لصالح البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية

لا تزال الهويّات والانتماءات الأولية لها تأثيرها على الواقع السياسي الإيراني رغم مرور أربعين عاماً على سقوط نظام الشاه، فالثورة لم تؤسّس لدولة وطنية دستورية حديثة، بل عادت للتاريخ لتؤسّس لدولة ثيوقراطية دشّنت مع وجودها أبرز إشكالياتها البنوية والوظيفية، وهو ما نفى عنها السمة الحداثية، ففي الوقت الذي تفتح فيه إيران المجال لحدود لا تنتهي، كأنها تطرح مشروعها كنموذج إمبراطوري يسعى للتمدّد لتنتهي حدودها حيث ينتهي مذهب الدولة الاثنا عشري بجانب تحمّل المسؤولية عن المستضعفين في

العالم، فإنها تحرم بعض من يعيشون داخل حدودها حقوقَ المواطنة وتهمّشهم، كما أنها تميز فئة من شعبها ليكون لهم حق ممارسة السُّلطة وتوليّ المسؤولية، في حين تحرم آخرين من ذات الحقّ، الأمر الذي تنتفي معه الصفة الوطنية عن الحكومة، إذ يعكس دستورها وقوانينها مصالح قومية بعينها ومذهباً بعينه.

وعلى قدر ما يعبر هذا المشروع عن طموح توسُّعي فإنه مشروع يقزّم الدولة ويحرم بعض مكوناتها من الاندماج والتعايش، ولا جدل في أن هذا الواقع قد رسّخ ثقافة أعلت مكانة الانتماءات الأولية كالقبيلة/العائلة/الأسرة وجعلها محوراً فاعلاً في الحياة السياسية والاقتصادية، وأكسبها دوراً بارزاً في الحياة العامّة، ورغم أن عمليات التحديث التي جرت في القرن العشرين حتى اندلاع الثورة الإيرانية واكبها ظهور بعض النخب والطبقات غير التقليدية كالمعلمين والمتقنين والعمال، فإن الغالبية ظلّت تعيش تحت مظلة النّظام التقليدي. وجاءت الثورة لتعزز معها هذا النموذج من خلال العودة إلى الوصاية والحكم الأبوي باسم الدين واستقطاب التأييد من شرائح معيّنة في المجتمع تتحد في المذهب الشيعي أو العرق الفارسي⁽⁸⁾. ويمكن القول إن هذه الطبيعة التقليدية لهذا النّظام قد فتحت المجال السياسي أمام صعود دور الأسر والعائلات في الحياة السياسية الإيرانية.

5- تكريس الأبوية الدينية والسياسية

رغم طموحات التحديث التي واكبت الثورة، بقيت الدولة على طابعها الأبوي والرعي مع مزيد من شخصنة السُّلطة وحصر نطاقها، فمثلما كان النّظام السياسي الإيراني تحت الحكم الشاهنشاهي يتمحور حول مركزية الأسرة البهلوية ومن قبلها الأسرة القاجارية في الحياة السياسية الإيرانية، جاءت الثورة لتؤسس لنموذج أشدّ وطأة يستمد شرعيته من خلال نظرية الولي الفقيه، وهذه النظرية تجعل النّظام السياسي الإيراني نموذجاً دينياً/أبويّاً يفرض على الدولة حكماً ديكتاتورياً يفتقر إلى الاستقلالية والتوازن، بحيث يتشكل هذا النّظام من هياكل ومؤسّسات ثنائية تتسم بالازدواجية والتناقض يمتلك أحدها السُّلطة الفعلية ويخضع لسلطة الولي الفقيه، ويعطي الآخر المظهر بوجود نظام سياسي متوازن، لكنه في جوهره نظام غير فعّال وغير مؤثر يعاني كثيراً من الخلل⁽⁹⁾.

وقد لعبت الطبيعة الأبوية للنّظام دورها في إبراز أهميّة علاقات القربى والروابط الاجتماعية الضيقة كمحدد لاختيار معاونين السياسيين، لا سيما أن النّظام الإيراني أعطي رجال الدين هيمنة مطلقة على المجال العام واختيار الفاعلين فيه دون قيود أو قواعد محدّدة، وقد كانت طبيعة العلاقات الاجتماعية/الدينية التي تربط أبناء المذهب الشيعي بمرجعياتهم (المراجع/المقلدين) بمثابة عوائل دينية أمدت النّظام الجديد

بالكوادر التي يطمئن إليها ويثق بها، لا سيما في ظلّ الصلة الوثيقة بين المراجع ومقلديهم، لأن المرجع يتمتع بالقدسية منذ أن أصبح تقليده وطاعته من المسائل التعبدية، وهذه القدسية أعطته سلطات روحية وسياسية واجتماعية ومالية على أتباعه⁽¹⁰⁾. وقد خدم هذا النمط من العلاقات التقليدية النّظام، إذ تزايد دور وتأثير الروابط التقليدية وعلاقات التبعية، ومنها علاقات القربي والنسب، في تشكيل النخبة وتدشين نظام المواليين، لا سيما مع وصول جيل الثورة الأول إلى مرحلة التمكين وتدشين نظامهم السياسي بتركيبته وأيديولوجيته الجديدة.

6- اعتماد معيار الولاء في عملية التجنيد السياسي

في ظلّ الأبوية التي تهيمن على المجال الديني والاجتماعي والسياسي، عُدّ معيار الولاء أساساً عملية الصعود والترقي داخل النّظام السياسي، كما لم يعد عامل الثراء بعد الثورة كما كان قبلها هو الأصل في تحديد الطبقة العليا، بل التدنُّن والمكانة الدينية، إذ لعب الالتزام الأيديولوجي والروابط الأسرية دوراً مهماً في تشكيل الكوادر الإدارية بعد الثورة، ويعود ذلك إلى أنهما كانا معيارين أساسيين لدي صناع القرار عند اختيار وتعيين العناصر الإدارية، وكذلك اختيار المجندين في المؤسّسات الأمنية الثورية⁽¹¹⁾. وفي هذا الصدد ظهر مفهوم "خودي/غير خودي" محدداً رئيسياً للصعود السياسي، لأنه كان يعني أن الشخص إما معنا وإما ضدنا⁽¹²⁾، وهذا يفسر اضطهاد وملاحقة بعض الشخصيات المحسوبة على الثورة، بل بعض أبرز مفكرها وقياداتها كآية الله شريعتمداري وآية الله حسين منتظري وآية الله محمد مهدي الشيرازي وغيرهم، نتيجة انتقادهم مواقف بعض قادة النّظام أو اختلافهم معهم في وجهات النظر⁽¹³⁾، في مقابل مكافأة وترقية آخرين ممن يلتزمون بـ "خَطّ الإمام" ويدينون بالولاء لقياداته.

والثابت أن الاتجاه الذي ساد بعد الثورة هو أن يتسلّم زمام الحكم المؤمنون بالمرجعية المنظّرة له⁽¹⁴⁾، وقد وضع منذ اللحظة الأولى لبناء النّظام أن الخميني قد اعتمد على الثقات في اختيار معاونين له وفي تركيبية النّظام، ويؤكد هذا ما يقوله رفسنجاني في مذكراته: "إن تركيبية مجلس شوري الثورة، كانت عبارة عن الأشخاص الذين يثق بهم الناس والإمام"⁽¹⁵⁾، وعلى هذا أصبح للحاق بالمراكز السياسية أو التقدم لها وثيق الصلة بمدى الولاء المطلق للأفراد، وقد كان لطبيعة النّظام الأيديولوجي/الديني وعدم وجود مؤسّسات وأوعية ومعايير منضبطة للصعود والترقي والحراك داخل النّظام السياسي دور في الاعتماد على العلاقات الأسرية والعائلية كإحدى الدوائر التي يضمن قيادات النّظام في إيران ولاءها وطاعتها عند اختيار الكوادر والقيادات في المواقع والمناصب كافة.

وقد تكون طبيعة الصراع على السُّلطة بعد الثورة و اتساع نطاق العنف والاضطرابات السياسية قد حفزت القيادات الدينية الجديدة لاستدعاء كوادر من عائلاتهم وأسرههم من أجل توفير الحماية الشخصية و ضمان الولاء، الأمر الذي فتح المجال أمام العصبية العائلية ل بداية لعب دور مهم في النظام السياسي الذي كان قيد التشكل في ذلك الحين.

7- تجفيف منابع السياسة وغياب المؤسسات السياسية الوسيطة

في ظل غياب التنافسية الحقيقية معياراً لاختيار الأفراد وتحديد مسارات ترقّيهم و صعودهم السياسي، و من ثمّ تعمّد تجفيف منابع السياسة من جانب السُّلطة، أصبحت بيئة النظام غير مواتية لوجود مؤسسات سياسية وسيطة فاعلة ومؤثرة كالأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال تعاني الحياة الحزبية في إيران من أزمة حقيقية، لأن السمة الرئيسية للأحزاب الإيرانية أن أيّاً منها لم يكتب له الاستمرارية، إذ واجهت جميعها الانقسام أو الحلّ، كما أنها عانت التبعية والاستبداد الداخلي وموسمية النشاط وغياب البرامج وضعف التشريعات المنظمة لعملها بل وتناقضها مع الفكرة الحزبية ذاتها، ولم تكن النقابات وباقي التنظيمات السياسية والاجتماعية الوسيطة أحسن حالاً، ولا جدال أن هذا الوضع قد جفّف منابع السياسة، وجعل الطريق إلى الصعود والترقي السياسي مُغلَقاً أمام الأفراد والتيّارات⁽¹⁶⁾.

فالسُّلطة يتنافسها تياران في إيران هما في حقيقة الأمر يدافعان عن ذات الفكرة ويتبادلان الأدوار تحت هيمنة الولي الفقيه، الذي يملك من خلال المؤسسات الخاضعة لسلطته المطلقة تحديد تفاصيل العملية السياسية كافة، بما فيها من سيترشحون للمناصب المهمة، بدايةً من منصب الرئيس حتى المناصب المتوسطة والدُّنيا في سلّم الإدارة بالعاصمة والأقاليم كافة، ومن ثم فإن النخبة الجديدة تألفت أولاً وقبل كل شيء تحت رعاية القائد وبرضاء من الرُتب العليا لرجال الدين الشيعة⁽¹⁷⁾، كما شغل أهمّ المواقع الإدارية والعسكرية والأمنية السياسيون الذين دعموا حكم رجال الدين، وفي ظل غياب تنظيمات سياسية وتنافسية حقيقية كان خيار الأقارب وأبناء العائلة متاحاً أكثر من غيره لملء هذا الفراغ، لا سيما بعد الصراعات التي طفت على السطح بعد رحيل الخميني وتوقيع النظام السياسي وتمحوره حول دوائر دعم بعينها تدعم النظام وتُسهم في بقائه.

8- الضغوط الخارجية وتكريس السلطوية

إلى جانب عناصر البيئة الداخلية السابق الإشارة إليها والتي أثّرت على حدود دور العائلة سياسياً في إيران، وإلى جوار اشتراك إيران مع دول المنطقة في عدد من المقومات الثقافية والسياسية التي أثّرت على طبيعة النظم السياسية ودور الفاعلين التقليديين بها،

فإن تحرك إيران تجاه دول المنطقة والعالم من منطلق عدائي منذ اللحظة الأولى لانطلاق شرارة الثورة قد فرض ضغوطاً كبيرة على النظام الذي كان قيد التشكّل والاختبار، ممّا أسهم في دفعه إلى التشنق حول ذاته والجمود، ومن ثمّ همّش حق المواطنين في التمثيل والمشاركة وصنع القرار السياسي، بل مع تزايد الضغوط وشعور النظام بالتهديد وإعلائه من المؤامرة الخارجية، فإنه قد ضيق نطاق المشاركة والتمثيل السياسي داخل النظام إلى أضيق حدوده لتصبح البيئتان الداخلية والخارجية مهيمتين أمام الأسر والعائلات الأيديولوجية، التي تدين بالولاء المطلق، لتلعب دوراً مهماً في بنية النظام وفي مراكز صناعة القرار الإيرانيّ جميعها.

وإجمالاً يمكن القول إن المتطلعين سياسياً من المواطنين في ظلّ تلك البيئة السياسية قد وجدوا طريقهم السياسي محفوظاً بالمخاطر أو مُغلَقاً، والصعود لا يكون إلا من خلال المسارات المحددة التي يسمح بها النظام داخله، وهذا - بلا شك - أتاح الفرصة لصعود دور الأسر والعائلات لتهيمن على مراكز صنع القرار اتساقاً مع الثقافة الإيرانية التي يسعى فيها السياسيون لدعم حضورهم وتأثيرهم السياسي من خلال التسكين السياسي لأعضاء عائلاتهم في المواقع المهمة في الدولة.

ثانياً: الأسر والعائلات في السياسة الإيرانية.. خريطة الانتشار والتفاعلات

شهدت السياسة الإيرانية بروز دور العائلات من خلال تفاعلات رئيسية وضعت في النهاية حدود هذا الدور ومساحته، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال طرح العناصر الآتية:

1- العائلة فاعلاً مؤثراً في المجالين الديني والسياسي

لا يُعدّ بروز دور ومكانة العائلات سياسياً واقتصادياً في أي مجتمع عيباً في حدّ ذاته، لكن تبقى الأزمة في أبعاد هذا الدور وطبيعته وحدوده. ولا شك في أن دور الأسر والعائلات في السياسة الإيرانية آخذ في التنامي والتطور بصورة لافتة للانتباه منذ الثورة حتى المرحلة الراهنة.

ويظلّ الولاء والتأييد المطلق لقيم ومبادئ النظام وتوجهاته هو المحدّد الرئيسي لهذا الدور وحدوده، ويؤكد ذلك أن العائلة قد لا تكون مصدرًا لحماية بعض أفرادها الذين يخالفون ولاية الفقيه أو قرارات النظام وتوجهات مؤسّساته الصلبة. وظهر ذلك على سبيل المثال في القيود التي فرضها النظام على حركة الرئيس الراحل رفسنجاني وأفراد عائلته بعدما اتخذ خطأً موازياً لخطّ النظام لا معارضاً له بالكلية، أو التضيق الذي لحق ببعض أفراد عائلة المرشد الحالي نفسه كأخيه الأصغر هادي الذي حرّمه مجلس صيانة

الدستور الترشح لمجلس الشورى لمواقفه من النظام ورموزه وسياساته. ويبدو هذا التوجه سمة يحتفظ من خلالها النظام بتماسكه وصلابته منذ تدشينه على يد الخميني ورفاقه، ويؤكد ذلك غضب الخميني نفسه على حفيده حسين بسبب اعتراضاته وانتقاده للأحداث السياسية والعنيفة في السنوات الأولى بعد الثورة، ثم تعرض ابن عمه حسن بعد ثلاثة عقود لهجمات لفظية وإعلامية من المقربين من المرشد علي خامنئي، نتيجة تعليقاته على الأحداث التي تلت انتخابات 2009، وصولاً إلى امتناع مجلس صيانة الدستور عن تأييد أهليته في انتخابات الدور الخامسة لمجلس خبراء القيادة⁽¹⁸⁾.

في المقابل تمكن بعض القيادات من الاعتماد على أبناء عائلتهم وأنسابهم ليكونوا معاونين ومساعدين، أو عبر تسكينهم في مؤسسات صنع القرار على المستوى الوطني. ليس أدل على ذلك من مؤسسة الرئاسة التي عين بها حسن روحاني شقيقة حسين فريدون مساعداً لرئيس الجمهورية للشؤون التنفيذية، ومن قبله عين أحمد نجاد والد زوجة ابنه، إسفنديار رحيم مشائي، مديراً لمكتب رئيس الجمهورية بعد تنحيته من منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وعلى نفس المنوال عين الرئيس الراحل رفسنجاني شقيقه محمد هاشمي رفسنجاني مساعد رئيس الجمهورية الأسبق (هاشمي رفسنجاني) للشؤون التنفيذية، واستعان بحسين مرعشي شقيق زوجته مديراً لمكتب رئيس الجمهورية، ثم في الحكومة الثانية استبدل به ابنه محسن هاشمي رفسنجاني. وعلى غرار سابقه استعان محمد خاتمي، في دورته الثانية لرئاسة الجمهورية، بشقيقه علي خاتمي مديراً لمكتب رئيس الجمهورية، كما عين خاتمي ابن شقيقته محمد رضا تابش نائباً لمدير مكتب رئيس الجمهورية، وتابش برلماني حالي، ورئيس لجنة البيئة في البرلمان.

كذلك أدت علاقات القربى وظيفتها داخل النظام من خلال إمداده بالكوادر التكنوقراطية الموالية للنظام وبالنخب الإدارية من غير رجال الدين، وذلك في مختلف المواقع السياسية والدينية والإعلامية، إذ مثل عامل القرابة والنسب ضامنين للولاء، كما أنهما كانا عاملي حماية للكوادر السياسية التي تقلدت عديداً من المناصب، بداية برئاسة الجمهورية حتى المواقع الصغيرة في الإدارات الحكومية المركزية والمالية على السواء، فعلى سبيل المثال تزوج مجتبي خامنئي بابنة غلام رضا حداد عادل نسيب عائلة المرشد، الذي أصبح أول رئيس غير معمم لمجلس الشورى، كما كان علي طهراني، رئيس محكمة الثورة في مشهد لفترة رئيس محكمة الثورة بالأحواز، وعضو مجلس الخبراء، وهو زوج بدرية شقيقة خامنئي.

وامتد الدور السياسي للعائلة خارج العاصمة باتجاه الأطراف، وفي هذا السياق نجد أن ابن شقيق الرئيس الراحل رفسنجاني وصهره حسين مراشي حصل على مقعدين في

المجالس المحلية في الجنوب الشرقي حيث تنحدر العائلة. كما أن عبد العظيم شمخاني شقيق أمين المجلس الأعلى للأمن القومي للسياسة الخارجية علي شمخاني، أصبح مديراً تنفيذياً لهيئة تجميل الأحواز، ثم أصبح مديراً تنفيذياً لهيئة تعاون بلديات الأحواز، وأصبح مؤخراً نائباً لرئيس بلدية الأحواز⁽¹⁹⁾.

وعلى الرغم من أن العائلة لعبت دوراً ما في رقد النظام بالكوادر العليا والوسيط، فإن هذا لم يمنع استفادة بعض المعارضين من الحضور السياسي للعائلة، إذ استفاد عدد من السياسيين من مواقف ذويهم من المعارضين للنظام، وذلك من أجل جذب تأييد قطاعات شعبية ناقمة على النظام في الاستحقاقات الانتخابية، وفي هذا الصدد يذكر علي رضا نوري الذي دخل السياسة في اليوم الذي حُكم فيه على شقيقه وزير الداخلية السابق عبد الله نوري بالسجن لمدة خمس سنوات، إذ استفاد الأخ الأصغر من التصويت الاحتجاجي ضد النظام الذي اعتقل شقيقه، لأن كثيراً من المواطنين كانوا يعتقدون أن محاكمته كان يقف وراءها دوافع سياسية⁽²⁰⁾.

2- العائلة والهيمنة على بعض المؤسسات الرسمية

ازداد دور بعض المؤسسات تأثراً باتساع نطاق الروابط العائلية والشخصية التي تربط قياداتها بأطراف النظام السياسي كافة، فعلى سبيل المثال تعززت مكانة الحرس الثوري بالأساس نتيجة دوره حارساً للثورة وحارساً لقيمها، فضلاً عن دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي مكّنه من خلق شبكة مصالح متعددة داخل النظام جعلت له فعلياً مكانة خاصة مبنية بالأساس على المصالح المتبادلة مع القيادات الدينية وعلى رأسها المرشد بجانب شبكة واسعة من "المستفيدين والمرتبطين به"⁽²¹⁾. وقد ساعد الحرس في بسط هيمنته على المجال العام الإيراني برمته بجانب هذا الدور المتمتع، أن لعديد من كبار ضباط الحرس الثوري روابط شخصية وعائلية وثيقة مع أعضاء رئيسيين في النخبة السياسية الإيرانية، فعلى سبيل المثال تزوج ابنا المشرف السابق على قوات الحرس الثوري حسن لاهوتي، سعيد وحמיד، ابنتي رئيس مجلس الشورى آنذاك هاشمي رفسنجاني، فاطمة وفايزة⁽²²⁾. كذلك تزوجت حفيدة مؤسس الجمهورية روح الله الخميني زهرا مصطفىوي بعلي محسن رضائي ابن قائد الحرس الثوري الأسبق⁽²³⁾، فضلاً عن أن الحرس الثوري منذ تولي خامنئي القيادة تمكّن من ضجّ كوادره في بنية الهيكل الإداري والحكومي بما خلق نوعاً من المحسوبية (الزبائنية) مكّنته من التغلغل في بنية النظام ومؤسساته كافة⁽²⁴⁾، فهذا رستم قاسمي، وزير النفط في حكومة محمود أحمددي نجاد الثانية، كان قائداً لقاعدة بناء خاتم الأنبياء التابعة للحرس الثوري. ووصل علي لاريجاني

نائب قائد الحرس الثوري سابقاً إلى منصب رئيس السُّلطة القضائية، وكان الرئيس السابق لمؤسسة الثقافة والعلاقات حجة الإسلام محمود محمدي العراقي يشغل منصب الممثل الأسبق للولي الفقيه في الحرس الثوري. كذلك يقدم أفراد قوات الباسيج، من خلال شبكات القرابة والصداقة، الدعم الاجتماعي الشامل للحرس الثوري، لا سيما بعد أن وصل حجم تلك القوات نحو مليون فرد، وأصبحت تلك القوات، منذ الانتفاضة الخضراء لعام 2009، تحت السيطرة المباشرة للحرس الثوري⁽²⁵⁾.

وقد أسهمت المحسوبية في تزايد نفوذ بعض العائلات في مؤسسات بعينها، ففي وزارة الداخلية على سبيل المثال برزت عائلة فضلي، فانتشر أعضاؤها في أكثر من موقع، فابن وزير الداخلية الحالي عبد الرضا رحمانى فضلي، هادي، يعمل في الوزارة عضواً في لجنة عمل اقتصاد المقاومة بالداخلية، في حين يعمل سلمان ساماني صهر شقيقة رحمانى فضلي متحدثاً باسم الوزارة ومديراً لمركز إدارة أداء التفيتش والشؤون القانونية بوزارة الداخلية، أما سعيد راحتى قوتشاني شقيق زوجة رحمانى فضلي فيعمل مستشاراً لوزير الداخلية، ويعمل شقيقه الآخر خليل راحتى قوتشاني، نائباً لمساعد شؤون الإعمار وتطوير شؤون المدن والقرى لوزير الداخلية⁽²⁶⁾، كما عمل محمد جواد لاريجاني مستشاراً لأخيه صادق رئيس السُّلطة القضائية (انظر الملحق رقم 3).

كذلك تداخلت العلاقة بين السلطات نتيجة وجود أبناء عائلة واحدة على رأس أكثر من سلطة، فعلى سبيل المثال يقبع الأخوان لاريجاني على قمة السلطتين القضائية والتشريعية، إذ يشغل علي لاريجاني منصب رئيس مجلس الشورى، فيما يشغل صادق لاريجاني موقع رئيس السُّلطة القضائية، وجدير بالذكر أن صادق لاريجاني قد واجه تهماً بالفساد المالي من رئيس لجنة الانضباط المالي البرلمانية، لكن لم يؤخذ الاتهام على محمل الجد، وسيق من اتهمه إلى التحقيق ودفع غرامة مالية⁽²⁷⁾.

3- العائلة ودورها في إعادة تشكيل النخبة السياسية

أصبحت العائلة المورد الرئيسي للمراكز المرموقة وضمانة للحفاظ على تلك المراكز والبقاء بها، لا سيما إذا كانت تلك العائلة من العائلات التي تحظى بمكانة شعبية ما، فعلى سبيل المقارنة لم يكن أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية بعد الثورة، من رجال الدين، ولم يكن لديه تعليم ديني كلاسيكي، بل كان مفكراً يجمع بين الطابع الديني والمعارف الإسلامية والدراسة في الغرب، حيث استوعب التأثيرات الليبرالية والماركسية، وقد كان لا يحظى بحضور قوي لدى الغالبية العظمى من السكان بسبب طابعه الغربي، وبالإضافة إلى ذلك أهمل إنشاء قاعدة تنظيمية واسعة من الموالين أو الحلفاء المؤثرين داخل النظام

السياسي، ولم يصل إلى السُلطة إلا من خلال علاقته الشخصية مع الخميني، لكنه عندما خرج عن خطِّ الخميني انتهى سياسياً.

في المقابل كان محمد خاتمي رجل دين يحمل رتبة حجة الإسلام بالإضافة إلى أنه على غرار الخميني وخليفته خامنئي يأتي من عائلة عريقة تدعي نسبها إلى أحفاد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فهو من السادة وعمامته السوداء أتاحت له مكانة كبيرة بين قطاعات واسعة من الجمهور الشيعي البسيط، كما أن شقيق الرئيس الأسبق الدكتور محمد رضا خاتمي، تزوج من ابنة آية الله الخميني، إلى جانب ذلك نجح خاتمي في تحقيق شعبية معتبرة سياسياً بين الشباب والنساء والأقليات العرقية والدينية والطلاب والمثقفين العلمانيين نتيجة دعمه قيم التعددية والتسامح وحكم القانون في ظل مجتمع مدني إسلامي، كما كان يتلقى دعماً من اليسار الإسلامي، وهنا يلاحظ الفارق بين الرئيسين في المكانة العائلية، والقدرة على اختراق دوائر الدعم الرئيسية في النظام ممثلة في الحوزة والعائلة باعتبارهما من الموارد الرئيسية لفرز قيادات النظام فضلاً عن أهميّة دور العائلة في تحقيق شعبية داعمة للدور السياسي⁽²⁸⁾. هنا تبدو ملاحظة جديرة بالذكر تؤكد ما سبقت الإشارة إليه من أهميّة تأثير الانخراط في شبكات النظام العائلية والدينية والسياسية التي حددها النظام بوصفها مسوغات ضرورية للصعود أو البقاء داخل تركيبة النظام، إذ إن بنت بني صدر تزوجت بزعيم منظمة مجاهدي خلق المعارضة والمحظورة مسعود رجوي⁽²⁹⁾، وهنا يلاحظ الفارق بين ما حدث مع خاتمي الذي يمتلك علاقات قريبي ومصاهرة متسعة مع رجال الدين والقيادات السياسية رغم وجود مساحة اختلاف مع النظام⁽³⁰⁾ وما حدث مع بني صدر الذي أبعد عن مواقع التأثير تماماً⁽³⁰⁾.

4- العائلة والتأثير على بنية التركيبة البرلمانية

على الرغم من أن النظام الإيراني يعتمد الانتخابات آليةً للتنافس على اختيار النخب البرلمانية، فإنه في ظلّ الدور الذي يؤديه مجلس صيانة الدستور تبدو الانتخابات منحصرة في التنافس بين العناصر التي تحددها القيادة الدينية وفق قاعدة الولاء والتأييد للنظام، وهذه العملية تمثل "فلتر" للنخبة تقوم بالأساس على معايير غير موضوعية بحيث يتم الاستبعاد والاختيار فيها بناء على علاقات المحسوبية والمصالح المشتركة وصلات القربى والعلاقات الشخصية⁽³¹⁾. وأغلب الإصلاحيين الذين قبل ترشّحهم من خلال هذا المجلس كانوا محميين بعلاقات أسرية قوية، إذ كانت العائلة والقرباة معياراً مهماً في قرارات مجلس صيانة الدستور المنوط به تصفية قوائم المرشّحين لمختلف الانتخابات الإيرانية، وهو المجلس الذي يهيمن المرشد عليه من خلال سلطاته الواسعة⁽³²⁾.

فالتركيبة البرلمانية تأثرت بصعود دور العائلة، لأن النظام وجد في العائلة بتكويناتها المختلفة، سواء المرتبطة بصلات الدم أو النسب أو حتى الانتماء الديني إن جاز القول، القاعدة المناسبة من أجل إمداد النظام السياسي بالموالين له، ففي الانتخابات التشريعية في أثناء ولاية محمد خاتمي كان في العاصمة طهران أربعة من المتنافسين الرئيسيين، هم إخوة الرئيس محمد خاتمي وخامنئي ورجلا الدين البارزان محسن كاديور وعبد الله نوري، كما كان بين المرشحين الآخرين المحسوبين على الرئيس الراحل هاشمي رفسنجاني ابنته وابن أخيه وشقيق زوجته. وقد قُدرت نسبة من لديهم روابط عائلية في المنافسة الانتخابية في تلك الفترة بنحو 30% من إجمالي المرشحين، وفي الهيئة البرلمانية الحالية تتلقى أسرة لاريجاني وحدها دعماً من عشرين عضواً على الأقل من أصل 290 من أعضاء مجلس الشورى يرتبطون معهم برابطة دم أو نسب⁽³³⁾. وعلى سبيل المثال فإن محمد رضا تابش عضو لجنة الموازنة البرلمانية هو ابن شقيقة رئيس الجمهورية الأسبق محمد خاتمي، أما علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الحالي فهو زوج أخت النائب السابق علي مطهري، وكذلك ابن خالة أحمد توكلي البرلماني السابق (راجع الملحق رقم 3).

5- صعود بعض العائلات والقيادات النسائية فاعلين في المجال العام

في ظل المحسوبية وغياب المؤسسية، أفادت العائلة بعض الإخوة من عائلة واحدة، كعائلة عراقجي التي تَبَوَّأ أفرادها مناصب حكومية مرموقة كما هو موضح من الملحق رقم 4، وهناك نموذج آخر هو عائلة باهنر، إذ كان محمد رضا باهنر برلمانياً سابقاً وعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وهو شقيق رئيس الوزراء الأسبق محمد جواد باهنر، وخالهم هو مجتبی ثمره هاشمي كبير مساعدي رئيس الجمهورية السابق محمود أحمددي نجاد، وهذه العائلة ترتبط بعلاقات مصاهرة مع عائلتي خامنئي ومهدوي كني (راجع الملحقين 2 و5).

وهناك الإخوة "مهدوي-كني" الذين احتلوا مراكز مرموقة في مؤسسات الدولة، فهذا محمد رضا مهدوي كني الذي شغل رئيس مجلس خبراء القيادة حتى وفاته، وتقلد عديداً من المناصب التنفيذية أهمها وزارة الداخلية، بجانب أخيه محمد باقر باقري كني الذي شغل منصب نائب وزير الداخلية في أثناء فترة وجود أخيه على رأس الوزارة، وكان عضواً سابقاً في مجلس تشخيص مصلحة النظام، فضلاً عن ابنه مصباح الهدى باقر كني زوج هدى خامنئي، ومساعد شؤون التخطيط ورئيس جامعة الإمام الصادق، كما أن الابن علي محمد باقر باقري كني، كان مساعداً لأمين المجلس الأعلى للأمن القومي السابق سعيد

جليلي، ورئيس الحملة الانتخابية لجليلي في انتخابات رئاسة الجمهورية عام 2013 (راجع الملحق رقم 5).

كما أفادت العائلة عناصرها النسائية، وفي هذا الإطار صعد نجم بعض بنات القادة المؤثرين في الثورة ليتبوأن بعض المناصب والمراكز المرموقة سياسياً واجتماعياً، ومن الأمثلة على ذلك زهراء الخميني ابنة المرشد، التي كانت ناشطة في الحركة النسائية، والناشطة السياسية زهراء إشراقي حفيده الخميني وزوجة الإصلاحي البارز رضا خاتمي شقيق الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي (راجع الملحق رقم 1)، وفائزة رفسنجاني الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة.

6- دور العائلة في ضبط التفاعلات بين المحافظين والإصلاحيين

يتضح مع استعراض شبكات القربى والمصاهرة بين عناصر النخبة السياسية الإيرانية حجم الارتباطات العائلية بين التيارين المحافظ والإصلاحي، فعلى سبيل المثال تزوجت شقيقة محمد خاتمي، مريم، بحُجّة الإسلام محمد علي صدوقي، إمام جمعة محافظة يزد وممثل المرشد فيها، وكذلك تزوج رئيس البرلمان علي لاريجاني المحسوب على التيار الأصولي بشقيقة النائب الإصلاحي علي مطهري، كما تزوج عماد حفيد هاشمي رفسنجاني، بزهرآء حفيده آية الله إشراقي زوج ابنة الخميني.

وتدعم علاقات القربى والمصاهرة النسق العام الذي يحكم العلاقة بين التيارين المحافظ والإصلاحي في إيران، والذي يعمل وفق قاعدة الولاء المطلق لولاية الفقيه، باعتبارها المساحة المشروعة والمتاحة للمشاركة في العمل السياسي في إيران، ومن ثمّ تدعم تلك العلاقات تبادل الأدوار داخل النظام الإيراني وعدم وجود معارضة داخلية حقيقية، فالتياران يتنافسان على خدمة الفكرة ذاتها، وأي خروج عن هذا النسق تكون كلفته السياسية هي الإبعاد والخروج من دوائر التأثير والنفوذ، وهذا حدث حتى مع مقربين من عائلة الخميني أو حتى عائلة خامنئي، اللتين تعطيان نموذجين حيّين لدور العائلة في ضبط التفاعلات السياسية الداخلية على أساس قاعدة الولاء للولي الفقيه، فعائلتا الخميني وخامنئي بجانب انتماء بعض عناصرهما إلى تيار المحافظين، يبرز فيهما كذلك عدد من الشخصيات المنخرطة مع التيار الإصلاحي، فضلاً عن ارتباط عناصر أخرى بعلاقات مصاهرة مع رموز إصلاحية بارزة (يمكن ملاحظة ذلك من مراجعة الملحقين 1 و2).

تجدر الإشارة إلى أن المصاهرة بين العائلات السياسية الإيرانية لعبت دوراً مهمّاً في خلق شبكة ضخمة من العلاقات أدت إلى إحكام قبضة رجال الدين على النظام

الإيراني سياسياً واقتصادياً، فعائلة الخميني حافظت على وجودها السياسي من خلال شبكة الأصهار التي ربطت أبناء المرشد بالقيادات الدينية والسياسية في النظام، كما يتحكم المرشد الحالي من خلال شبكة نسب ضخمة في عديد من مراكز صنع القرار والمؤسسات السياسية والدينية والمالية (راجع الملحقين رقم 1 و 2). ومن الممكن الإشارة إلى اتساع نطاق هذا النمط من الروابط التي توطر لقاعدة الولاء والمحسوبية، على مستوى الجيل الأول من قادة الثورة، إذ أصبح الممثل الأسبق للولي الفقيه في الحرس الثوري والرئيس السابق لمؤسسة الثقافة والصلوات الإسلامية حُجَّة الإسلام محمود محمدي العراقي، صهرًا لآية الله محمد تقي مصباح يزدي عضو مجمع مدرسي حوزة قم العلمية وعضو المجلس الأعلى للثورة الثقافية، وعضو في جمعية رجال الدين المناضلين⁽³⁴⁾. وسبقت الإشارة إلى أن صهر خامنئي غلام رضا حداد عادل كان رئيساً لمجلس الشورى.

7- العائلة وبناء شبكات مصالح اقتصادية متسعة

كان من مظاهر صعود دور العائلة في الحياة السياسية الإيرانية بروز الدور الاقتصادي لبعض الأشخاص الذين ينتمون إلى عائلات سياسية مرموقة، فعلى سبيل المثال انخرط عديد من أفراد عائلة المرشد الحالي في نشاطات اقتصادية لم يكونوا ليتمكنوا من الدخول فيها لولا الدعم السياسي المستمد من مكانة عائلتهم السياسية، فعلى سبيل المثال فإن محمد خامنئي أخو المرشد هو شريك في مشروع كبير لتبريد اللحوم الواردة ل طهران بجانب مكانته محامياً ورجل دين. ويعمل حسن خجسته باقرزاده، أخو زوجة خامنئي، متعهداً للتلفزيون الرسمي لحكومة الجمهورية الإيرانية، وهو أيضاً الوكيل الحصري للمحتكر لشركة "سوني" اليابانية في إيران التي تصل قيمة تعاملاتها التجارية في إيران إلى 600 مليون دولار. ويستفيد حسن من تداخل المصالح بين منصبه الرسمي وشركته الخاصة، إذ يبلغ مجموع مشتريات الإذاعة والتلفزيون من شركة "سوني" سنوياً 50-60 مليون دولار، عمولة حسن منها 7%، ناهيك بمكاسب شركته⁽³⁵⁾. كما أن مصطفى خامنئي الابن الأكبر للمرشد يعمل تاجر عقارات ويسيطر على تجارة الأراضي في العاصمة طهران، كما يسيطر على مبيعات شركة "بيجو" في إيران. والابن الأصغر ميثم هو أحد أشهر تجار البازار، وشريك شقيقه مسعود في مبيعات شركة السيارات الفرنسية "رينو" في إيران. ويلاحظ الفارق بين بعض أفراد عائلة خامنئي الذين اندفعوا لتعزيز مكانتهم من بوابة الاقتصاد، وإن كان بعض أبنائه حريصين على تلقي العلوم الدينية، وبأبناء الخميني وأحفاده الذين سعوا لتعزيز حضورهم من خلال التدوين وتحصيل العلم الفقهي.

أما موارد الخُمس فإن خامنئي تمكّن من الهيمنة عليها من خلال التهريب والترغيب والعلاقات الخاصة مع القيادات والمراجع الدينية في قم ومشهد، فعلى سبيل المثال فإن آية الله علم الهدى ممثل الولي الفقيه في خرسان الرضوية وإمام جمعة مدينة مشهد وأحد أهم المقربين للمرشد علي خامنئي، كما ظهر في موقفه من احتجاجات ديسمبر 2017، هو والد جميلة زوجة رئيس العتبة الرضوية والمرشح الرئاسي السابق إبراهيم رئيسي⁽³⁶⁾، الذي عينه خامنئي في عام 2016 رئيساً لمؤسسة "آستان قدس رضوي"، وهي مؤسسة دينية/اقتصادية تقدّر ميزانيتها بمليارات الدولارات، وتدير تبرعات لأضرحة مقدّسة في مدينة مشهد، وتدير بحسب موقعها الرسمي 36 شركة ومعهداً، منها مناجم ومصانع نسيج ومصنع للأدوية، وشركة نפט وغاز كبرى⁽³⁷⁾. ومعلوم أن موارد تلك المؤسسات والمؤسسات الشبيهة لها صلة وثيقة بمكتب المرشد مباشرة⁽³⁸⁾.

ثالثاً: أثر صعود العائلة على فاعلية النظام السياسي في إيران

ترك صعود دور بعض الأسر والعائلات أثره على الحياة السياسية الإيرانية وعلى كفاءة النظام وحيويته، إذ تحولت العائلات للوبي مصالح ضخم متشابك ومقعد ومخترق لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. ويمكن الإشارة إلى أهم تداعيات هذا الدور على النظام والدولة الإيرانية من خلال استعراض النقاط الآتية:

1- غياب المشروع الوطني وتدشين دولة المحاسيب في ظل ولاية الفقيه

وجدت العائلة دورها في إيران في ظل نظام سياسي يعاني إشكاليات جوهرية ترتبط بالأساس بطبيعته الشمولية وغياب حدود معتبرة من سيادة القانون والتوازن بين السلطات، ممّا جعل هذا الصعود في غير صالح الدولة والنظام والمجتمع معاً، فتسكين أعضاء ينتمون إلى أسرة واحدة أو وجود صلات قرابة بين عدد من القيادات في مؤسسات صنع القرار المختلفة أصبح سمة مرتبطة بالنظام، وهذا الدور لم يستند إلى معايير الكفاءة والخبرة، بقدر ما استند إلى قواعد الولاء والمحسوبية وهو الأمر الذي ترك أثره السلبي على طبيعة النظام وعلى قدرته على النهوض بوظائفه الأساسية.

فقد كان لغياب الخميني، بوصفه الزعيم الروحي والقائد الكاريزمي، دور مهم في تحولات سياسية داخل النظام جعلته يتجه أكثر لتوسيع دور العائلات والصلات القرابية باعتبارها عاملاً مهماً في تأكيد السيطرة على النظام والهيمنة على السُلطة، فالخميني بلا شك ترك خلفه فراغاً سياسياً لم تتمكن القيادات بعده من ملئه، فخامنئي لم يكن يمتلك الكاريزما التي تؤهله لقيادة النظام السياسي على غرار الدور الذي كان يقوم به الخميني،

ولتجاوز تلك الفجوة عمل خامنئي على معالجة أزمة شرعيته من خلال تحالفات دينية/ عسكرية، ضيّقت قاعدة الانتخاب داخل النظام السياسي لتقتصر على الدوائر الأكثر ولاءً، وقد فتح هذا المسار الطريق أمام شبكات المصالح وأمام الأسر والعائلات ليزداد دورها السياسي⁽³⁹⁾، كما أن بعض السياسيين من الجيل الأول للثورة الذين تمكّنوا من ترسيخ وجودهم في مواقع السُلطة، عمدوا إلى بناء كتّلات عائلية صلبة حولهم في مواقع النفوذ من أجل توفير الحماية والتأييد، لا سيما في المؤسّسات الأمنية والعسكرية التي أخذ دورها يتسع شيئاً فشيئاً⁽⁴⁰⁾.

كذلك عجز خامنئي على المستوى الفقهي عن ملء الفراغ الذي تركه الخميني⁽⁴¹⁾، لهذا عمل خامنئي على تعويض ذلك من خلال السيطرة على المرجعيات في قم دينياً ومالياً، فجعلها خاضعة بصورة غير مباشرة لمكتب المرشد، الذي يلعب أحد أبنائه دوراً رئيسياً في إدارته، ومن خلال سيطرته على موارد الحوزة المالية أصبح مكتب المرشد هو القناة المهمة للصعود والترقي داخل النظام ككل، فضلاً عن المؤسّسات الأخرى التي عمد من خلال تأثيره عليها إلى إزاحة المخالفين كافة، وضاعت مع الوقت الدائرة المحيطة به، واتجه النظام إلى الاعتماد على دوائر أكثر ولاءً، وكانت العائلة الصغيرة وصلات القربى للسانة وكبار صناع القرار بديلاً مناسباً من العائلة السياسية الكبيرة التي بناها الخميني بعد الثورة تحت راية الولي الفقيه ومشروع الدولة "الإسلامية" المطروح⁽⁴²⁾. فخامنئي على سبيل المثال عزّز نفوذه الديني والمادي على الحوزة في مشهد، وذلك من خلال تعيين حُجّة الإسلام رئيس العتبة الرضوية والمرشّح الرئاسي السابق إبراهيم رئيسي، رئيساً لمؤسّسة "آستان قدس رضوي"، ثم عيّن بعدها بأيام آية الله علم الهدى ممثل الولي الفقيه في خرسان الرضوية وإمام جمعة مدينة مشهد، ومعلوم أن علم صهر رئيسي، والرجلان بنفوذهما الديني والمادي يدينان بالولاء لخامنئي⁽⁴³⁾.

وقد أدت قيمة الولاء المطلق التي تقدّمها العائلة السياسية في ظلّ هذا النظام السياسي الثيوقراطي إلى اختطاف القرار السياسي مع صعوبة ترشيده، فشبكة المحسوبيات العائلية والسياسية الراهنة ربطت مصيرها السياسي بتوجهات القائد والمؤسّسات الحاكمة فعلياً والمتحكمة اقتصادياً، ولا يملك أيّ من أفراد تلك الشبكة توجيه النقد أو المطالبة بمراجعة بعض القرارات السياسية، وإذا حدث فإن الإقصاء والتعقب سيكون مصيره الحتمي، حتى عندما طفا إلى السطح بعض الخلافات والتصدعات بين المرشد والمرجعيات الدينية في قم فإن شبكة العلاقات العائلية لعبت دوراً في حلها ولملمتها وعدم خروجها إلى العلن بصورة فجّة⁽⁴⁴⁾.

كذلك تزايدت نتيجة المحسوبية السياسية الفجوة بين النخبة الحاكمة وأبنائهم وباقي

أبناء الشعب الإيراني، إذا أصبح شائعاً الحديث عن "أولاد الذوات" داخل إيران، وهؤلاء هم الذين يتمتعون بمميزات خاصة ناجمة عن أدوار عائلاتهم السياسية، وعلى سبيل المثال لا الحصر يدرس ما يقرب من 4 آلاف طالب من "أولاد الذوات" في بريطانيا، وحسب الإيرانيين أنفسهم فإن هؤلاء حينما يعود غالبيتهم إلى إيران يطالبون بحصص في إدارة الدولة مستفيدين من نفوذ ذويهم، مما قد يمهد لهم الطريق نحو تبوؤ مراكز ومناصب مهمة⁽⁴⁵⁾.

افتقر النظام الإيراني في ظل شبكة المصالح الراهنة، وفي القلب منها الشبكة العائلية، إلى العقلانية والتفكير العلمي، ومن ثم فشلت السُّلطة في تدشين مشروع نهضة وتنمية حقيقي، بل تبنّت القيادات المختلفة والمتعاقبة خيارات شعبية وتعبوية لا سيما على الجانب الاقتصادي، كالاقتصاد المقاومة، وعلى جانب آخر جرى تبني مشروع تدخل خارجي واسع النطاق، أُرهِقَت فيه الدولة مادياً ومعنوياً، وحُرم الشعب على أثر تلك التدخلات الاستفادة من موارده، ولم يتمكن أحد من مراجعة تلك التوجُّهات، إذ إن هذه الخيارات بطبيعتها كانت تخدم شرعية تلك النخب الدينية/العائلية المتحكمة، وتُوظَّف لـصرف أنظار المواطنين عن الواقع المتأزم في الداخل وخلق شرعية من أجل بقاء دولة المحاسيب الجديدة.

2- تفضي الفساد وغياب الشفافية

لا شك تَوَأكَب مع صعود دور العائلة سياسياً فساد مالي أَرهق ميزانية الدولة وبدد معه مواردها، فالنظام في ظلّ سعيه للإمساك بزمام الأمور والحفاظ على بقائه بتركيبته وأيديولوجيته الراهنة، أنفق ثروات طائلة على مشروعات دعائية واستهلك موارد ضخمة على شراء الولاءات، كما ترك الموالين في مراكز صنع القرار يتصرفون في موارد الدولة التي تحت أيديهم بلا حساب وبلا مسؤولية، ونتيجة لعلاقات القربى أفلتت من القيادات من الملاحقة بتهم فساد وتجاوزات ضخمة، كما أن صعود دور العائلة سياسياً خلق تزاوفاً بين السُّلطة والثروة، وقد تَوَرَّط أبناء كبار القيادات الدينية والسياسية في قضايا فساد بالمليارات، وطال بعض الاتهامات أبناء المرشد نفسه، ولم يُحاسب أحد، وهذا الوضع خلق بلا شك أجواء من التنافس على ثروة البلاد بين العائلات وذويهم في مواقع المسؤولية المختلفة ووسع معه من نطاق الدور السياسي للعائلة⁽⁴⁶⁾.

جدير بالذكر أن إيران من الدول التي ينتشر بها الفساد بصورة كبيرة، إذ تحتل وفقاً لتقرير الشفافية الدولية لعام 2017 المرتبة 136 من أصل 175 دولة⁽⁴⁷⁾، كما كشف استطلاع رأي أجرته جامعة ميرلاند على أكثر من ألف إيراني أن 63,3% رأوا أن الفساد

المحلي هو العائق الأكبر أمام الاقتصاد⁽⁴⁸⁾، وكذلك صُنفت إيران الأولى عالمياً للعام الرابع على التوالي من ضمن 146 دولة في العالم في قائمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب⁽⁴⁹⁾، وهذا أمر متوقَّع في ظلّ غياب الشفافية وضعف قواعد المحاسبة داخل النُّظام الإيراني، إذ إن دولة الفقهاء تُعلي من شأن الالتزام الشخصي على القاعدة القانونية المكتوبة، وهنا يجد رجال الدين والمسؤولون الحرية في تصرفاتهم واختياراتهم بعيداً عن الحساب والمراجعة. وقد جلبت المحسوبية الأسرية مصالح وامتيازات خاصة لأفراد العائلة، تيسّر حصول أفراد العائلة على قروض وفرص عمل وتوظيف.

وفي ظلّ نظام سياسي يفتقر إلى الشفافية ويعاني الشخصية والسلطوية، أصبح المال العامّ مستباحاً أمام كبار المسؤولين وذويهم، فعلى سبيل المثال تلقى مهدي هاشمي رفسنجاني، أحد أبناء الرئيس رافسنجاني الخمسة، رشوة خلال عام 2003/2002 لتأمين عقود لنفط لصالح شركة Statoil النرويجية، وذلك من باستخدام شركة Horton Investment واجهةً، إذ حصل مهدي على 15,2 مليون دولار من الشركة النرويجية لتسهيل عقود تطوير المنصات البحرية في حقول الغاز جنوب بارس. وقد سبق وتلقّى مهدي رفسنجاني رشوة من شركة النُّفط الفرنسية توتال عندما وقَّعت الشركة عقود المرحلة الأولى من حقل غاز جنوب بارس في عام 1997، وكان مهدي في ذلك الوقت رئيس شركة الغاز الإيرانيّة. وكُشف عن تلك الحادثة بعد القبض على كريستوف دو مارجري رئيس شركة النُّفط الفرنسية توتال بتهمة رشوة شركته مهدي هاشمي رفسنجاني للحصول على عقود نفط مربحة، إذ وجد المحققون أن 95 مليون فرنك سويسري (78 مليون دولار) دخلت حسابين في البنوك السويدية، لصالح شخص إيرانيّ مقيم في سويسرا هو بيجان دادفار، الذي يعمل وسيطاً بين توتال ومهدي رفسنجاني⁽⁵⁰⁾.

3- هشاشة النُّظام في ظلّ تداخل السلطات وعدم استقلاليتها

إن التنامي الأفقي والسريع لدور العائلة في السياسة الإيرانيّة مع عدم استناد هذا الحضور الكثيف إلى بنى وقواعد وأوعية سياسية معيارية يُسمَح من خلالها للأفراد بالإسهام في العمل العامّ واكتساب الخبرات من خلال الاحتكاك والاتصال مع الجماهير، أدّى إلى إضفاء مزيد من الضعف على النُّظام السياسي الإيراني، إذ صودرت المراكز والمواقع المهمّة لشريحة بعينها من الموالين السياسيين وأقربائهم، وحُرمت الدولة والنُّظام من خبرات وجهود عديد من الكفاءات البارزة في مجالاتها.

وأدّى عدم سيادة القانون وعدم وجود خطوط فاصلة بين السلطات إلى فشل أي محاولات لإصلاح النُّظام من داخله، بل إن بعض المحاولات واجهت مقاومة المؤسّسات

والقيادات النافذة في النظام، ممّا خلق توتُّراً وصراعات بين أركانه، بلغت حدّ التخوين والالاتهام بالفساد والرشوة، وتأتي الرسالة التي وجهها الرئيس السابق أحمددي نجاد إلى المرشد حول عدد من ملفات الفساد، لا سيما في السُّلطة القضائية، تعبيراً عن هذا التصدُّع، إذ اتهم نجاد المسؤولين في السُّلطة القضائية وتحديداً عائلة لاريجاني "باستخدام سلطتهم في القمع والنهب والاختلاس والسطو على مال الدولة والشعب"، ولم يكتفِ نجاد بتوجيه الاتهامات، بل طالب الجماهير بمواجهة "عصابات في مواقع صنع القرار" اعتبرها تتحمل مسؤولية تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية⁽⁵¹⁾، كما أن نشر نجاد "وثائق تُظهر مصادرة أراضٍ وأملاك وعقارات لصالح لاريجاني وعائلته وحاشيتهم"⁽⁵²⁾ يؤكِّد بدايةً ارتباط هذه العائلة بملفات فساد دون تحمُّل أدنى مسؤولية عن ذلك، كما يؤكِّد في الوقت نفسه مدى الخلافات التي يعاني منها النظام السياسي الإيراني، ويؤكِّد القلق من هذه التصدعات دخول قاسم سليمانی قائد فيلق القدس على خط الأزمة التي طالت انتقاد المرشد نفسه بعد الاحتجاجات، وتحذيره التيارات الداخلية "التي تحاول لعب دور المعارضة" من تصعيد نبرة انتقادها على هذا النحو⁽⁵³⁾.

4- فقدان الثقة بالنظام وتآكل شرعيته

رغم أن الثقافة السياسية الإيرانية تكرّس دور العائلة في الحياة السياسية والاجتماعية⁽⁵⁴⁾، فيبدو أن تنامي وتصاعد دور العائلة سياسياً، مع ارتباط هذا الصعود بتردي الأوضاع المعيشية وتراجع مؤشرات التنمية، قد خلق حالة من عدم الثقة بالنظام، حتى إن شعارات المواطنين في الاحتجاجات الأخيرة تضمنت انتقادات واسعة لبعض العائلات السياسية المهيمنة على مراكز صنع القرار، كما طالت الشعارات رموز النظام وقياداته السياسية والدينية⁽⁵⁵⁾. مع ذلك يظلُّ النظام غير قادر على الاستجابة لمطالب الجماهير وعاجزاً عن إدخال تعديلات جوهرية لمعالجة أزمة الشرعية التي يعاني منها، فشبكة المصالح الكبيرة التي أطبقت قبضتها على النظام السياسي، وفي القلب منها العائلات، تُعدُّ من مظاهر تآكل شرعية النظام.

فبدلاً من الأيديولوجيا الدينية التي انبثق عنها النظام الجمهوري في إيران، أصبحت شبكات المصالح والمحسوبيات هي الموجه الرئيسي للسياسات والقرارات السياسية والاقتصادية، وبدلاً من كاريزما الخميني نشأت تكتلات دينية عسكرية لضمان بقاء النظام من خلال القمع والقهر، وعلى مستوى الأداء والسياسات افتقر النظام إلى شرعية الإنجاز، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية وتراجعت مؤشرات الحياة لدى غالبية الإيرانيين، وهيمنت طبقة من المنتفعين وأبناء العائلات الدينية والسياسية على السُّلطة والثروة في البلاد،

ورأينا كيف حقق أبناء العائلات ثروات طائلة نتيجة صلتهم بالقيادات، كما رأينا كيف اخترقت العائلات بعض المؤسسات أفقياً أو رأسياً، كما انتشر الفساد بصورة غير مسبوقة، وبالأساس لم يُعلِّم النظام منذ البداية أهميَّة احترام الدستور والقانون كأحد مسوِّغات الشرعية. لهذا يجوز القول إن المحسوبية العائلية، بجانب عوامل أخرى، لعبت دوراً بارزاً في تقويض شرعية النظام الإيراني.

5- تزايد الطلب على التدين والمصاهرة الدينية

في وصية أحمد الخميني لأبنائه وضحت أهميَّة التدين والبعد الأيديولوجي محدداً رئيسياً للحماية والبقاء داخل الأطر الفاعلة في النظام، إذ أوصى أحمد الخميني ابنه حسن، بأن يبقى محمياً أكثر، بأن يبقى محمياً أكثر، ويدرس في الحوزة، وقال في رسالته: "أطلب من أبنائي الأعراف حسن وياسر (رضا) وعلي، أن يكونوا متدينين وأصحاب تقوى، وأحب أن يأخذوا الدروس الدينية في حوزة قم العلمية، ويرتدوا زي رجال الدين، وأعتقد أنهم سيظلون محميين من خلال هذا"⁽⁵⁶⁾.

ويوضح ذلك أهميَّة عامل التدين معياراً للتأثير والنفوذ داخل النظام القائم، ومن ثم تزايد الطلب، ليس على تحصيل العلوم الدينية وحسب كما أوصى أحمد الخميني أبناءه، ولكن تزايد الطلب الاجتماعي على بناء النفوذ والقوة من خلال توسيع روابط الصلة مع دوائر التدين وقياداتها في الحوزة وحول المرشد والمؤسسات السياسية التي أصبحت تصطبغ بصبغة دينية خالصة، وهنا برز دور الأقارب وبرزت علاقات المصاهرة كحلقات متشابكة تهيمن على المجالين الديني والسياسي الإيراني وترتبط بينهما بقوة.

خاتمة

لا شك شكّل عدد من الشبكات طبيعة العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية بعد الثورة الإيرانية عام 1979، كان أبرزها هؤلاء المنضون تحت لواء الثورة باعتبارها معياراً للوطنية والانتماء، إذ كانت الثورة هي المظلة الوطنية التي حدّدت مساحتها من خلال نجاحها في التعبير عن مطالب الغالبية العظمى من المواطنين الطامحين إلى التحرر من قبضة حكم الشاه والمتطلعين إلى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضاء على دولة المحاسيب.

لكن سرعان ما ضاقت المظلة الثورية لتكتمش عند حدود الرؤية التي فرضها فريق بارز ممن أسهموا في نجاحها لتستوعب تحتها رجالات الدين الشيعة وأتباعهم/مقلديهم، ثم ضاقت الحلقة أكثر فأكثر لتصبح المظلة معبرة عن المؤيدين من رجال الدين لولاية الفقيه بقراءتها

الخمينية وحسب، وبهذا تقزّمت الثورة لتنتهي مشروعاً محدوداً يختصر الدولة والنظام في شخص، أصبح هو الممسك بزمام الأمور في البلاد وأصبح هو محور الحياة العامة في إيران بجوانبها كافة، كان الخميني أولاً ثم خامنئي من بعده، وقد تحكّماً بصورة مطلقة في تحديد مسارات الصعود والترقي ومن ثم أحاطا نفسيهما بشبكة زبائنية أضرت بسمعة الثورة وسمعة النظام الذي انبثق عنها.

وفى النهاية لا يبقى سوى القول إن مشروع الإنقاذ الذي طرحته الثورة قد تحوّل إلى مشروع عُصَبِي يعكس مصالح القائد الفقيه ومن معه في تركيبة النظام السياسي، وقد ضاقت في ظل هذا المشروع مجالات التمثيل والمشاركة والتصعيد السياسي وحُصرت في دوائر الولاء، وخلق هذا الوضع مع الوقت شبكة من العلاقات العائلية وعلاقات المصاهرة على غرار الطبقة العليا التي كانت تتحكم في إيران سياسياً واقتصادياً قبل الثورة عام 1979 إبان حكم الشاه، وهذا يعنى أن ما حدث بعد عام 1979 لم يكن سوى مشروع لدولة محاسيب جديدة، لكن بأيديولوجيا دينية شديدة الفقر سياسياً واقتصادياً، سواء بالمقارنة بأطروحات الدولة العصرية الحديثة وقيمها وأدواتها، أو بالأطروحات التي لحقت بالفقه السياسي الشيعي ذاته منذ مطلع القرن العشرين، والذي كان قد حدّد وجهته من مسألة الدولة والسُّلطة عبر إجازة المشاركة السياسية على أرضية دستورية وديمقراطية في إطار دولة يحكمها القانون.

ويبدو أن مستقبل هذا النظام مع استمرار هذا النمط من الحكم يواجه صعوبات كبيرة، لا سيما وأن أيديولوجيا النظام التي طالما ألهمت قطاعات شعبية واسعة وأمدت النظام بالشرعية قد فقدت بريقها، كما بدا أن تلك الأيديولوجيا كانت والواقع على طرفي نقيض، إذ بشرت بالعدالة، لكنها في النهاية كرّست للظلم، ووعدت برفع المعاناة لكنها فاقمتها، وهدمت نظام الشاه لكنها في النهاية عجزت عن بناء نموذج سياسي كفاء وفعال، ناهيك بأنها دشّنت نظاماً شديد الرجعية لا يحتكم إلى قانون أو دستور.

كذلك بدأت التناقضات والتصدعات تظهر داخل هذا النظام بما يهدّد بقاءه، فضلاً عن أن مساحات الغضب الشعبي بدأت تتسع وطالت المقدسات كافة في السياسة الإيرانية، بما يعنى أن شرعية عائلات وأسروروابط الحكم بصورها كافة ذات الصلة بالدم أو الدين أو السياسة قد تآكلت، إضافة إلى أن هذا النظام صدرّ العداء للخارج، الأمر الذي حرم إيران من التعايش في محيطها الإقليمي والدولي كدولة عادية، بل وضعها تحت سطوة الضغوط والعزلة الدائمة، في الوقت نفسه لم يُبَدِ هذا النظام استجابة لهذا الواقع المتأزم، ولم يطرح بديلاً سوى مزيد من القمع والقهر والتسلط للحفاظ على شبكات مصالحه واستمرار هيمنتها السياسية والاقتصادية والدينية، ومن ثمّ فإن مصير هذا النظام الحتمي -طال الأجل أم قصر- هو نهاية على غرار سابقه.

ملحق رقم (1) يوضح مكانة عائلة الخميني في السياسة الإيرانية⁽⁵⁷⁾

| بنو الحاج ميرزا ثقفى وهو من علماء الدين البارزين في إيران | | خديجة ثقفى | | الزوجة | | |
|--|--|---|-----------------|------------------------------|------------------------------|-----------|
| زهراء | صديقة | أحمد | مصطفى | الأبناء | | |
| أكثر بنات الإمام الخميني نشاطاً في المجال السياسي، وشغلت منصب أمين عام جمعية المرأة. وهذه الجمعية لعبت دوراً في فوز الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي بالانتخابات الرئاسية عام 1997، وكانت سكرتير عام اتحاد المنظمات غير الحكومية في دعم الحقوق الفلسطينية، ورئيسة جمعية الدفاع عن الشعب الفلسطيني. | تنتمي إلى التيار الإصلاحي وكانت ترأس لجنة الشباب في تحالف الإصلاحيين في انتخابات 2013. | عمل مستشار لدي والده ومن بعده لدى خامنئي وتوفي في 1995 | توفي قبل الثورة | المكانة الاجتماعية والسياسية | | |
| محمود بروجردي | شهاب الدين أشراقي | حائري اليزدي | | الأنساب والأصهار | | |
| سفير أسبق في فنلندا وابن حسين بن السيد علي الطباطبائي البروجردي، الشهير بالإمام البروجردي عالم دين وفقه ومرجع شيعي إيراني وكان الخميني من تلامذته | فقيه برتبة حجة الإسلام | فقيه برتبة آية الله وهو مؤسس الحوزة العلمية في مدينة قم | | المكانة الاجتماعية والسياسية | | |
| متزوجة ومقيمة بالخارج. | | مريم مصطفى | | الأحفاد | | |
| معارض يخضع للإقامة الجبرية. | | | | | حسين مصطفى | |
| مرجع ديني والناطق الرسمي باسم "بيت الإمام" والدته هي فاطمة الطباطبائي ابنة آية الله سلطاني كما يرتبط حسن الخميني بصلة قرابة مع عائلة الإمام موسى الصدر، وزوجته حفيد آية الله العظمى الأصفهاني قرر خوض انتخابات مجلس الخبراء في 2015، لكنه لم يحصل على الموافقة القانونية اللازمة للمشاركة. | | | | | حسن أحمد | |
| رجل دين متزوج بحوراء ابنة محمد صدر، نائب وزير الخارجية الإيراني في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي. ومحمد صدر هو ابن خالة فاطمة طباطبائي، التي هي والدة ياسر الخميني وزهره الخميني زوجة الرئيس خاتمي، وفاطمة هي شقيقة الإمام موسى الصدر، وهي كذلك شقيقة الإمام محمد باقر الصدر الذي أعدهم نظام صدام حسين في العراق، ويرفض ياسر الخميني الظهور الإعلامي. | | | | | المكانة الاجتماعية والسياسية | ياسر أحمد |
| درس العلوم الدينية حتى أصبح أحد رجال الدين مثل جده وأبيه وأشقائه، متزوج بابنة جواد شهرستاني، الذي من جهته متزوج بابنة زعيم المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني في فترات غياب حسن الخميني، يدير علي شؤون "بيت الإمام". وهو يطرح نفسه باعتباره منظرًا. | | | | | علي أحمد | |
| زوجة السياسي الإصلاحي البارز محمد رضا خاتمي (شقيق الرئيس السابق محمد خاتمي)، طبيبة وناشطة سياسية. | | | | | زهراء إشراقي | |
| زوجة ابن إمام صلاة الجمعة في مدينة اصفهان آية الله طاهري الذي كان أحد أبرز رجال الدين المدافعين عن الحركة الإصلاحية. | | | | | نعيمه إشراقي | |

ملحق رقم (2) يوضح مكانة عائلة خامنئي في السياسة الإيرانية

| الزوجة | منصورة | ابنة آية الله خجسته باقرزاده ⁽⁵⁸⁾ |
|-------------------|-----------------------------|--|
| | محمد/أخ | رجل دين وكان محامياً في عهد الشاه، والآن هو شريك في مشروع كبير لتبريد اللحوم الواردة لطهران. |
| | هادي/أخ ⁽⁵⁹⁾ | من المناضلين ضد الشاه قبل الثورة، انتمى إلى الحركة الإصلاحية، وهو من مؤسسي "مجمع رجال الدين المناضلين" الذي أيد خاتمي في الانتخابات الرئاسية، ووقف إلى جانب مير حسين موسوي في انتخابات 2009، وأسس في عام 1993 صحيفة "جهان إسلام" (العالم الإسلامي)، ثم صحيفة "حيات نو" (الحياة الجديدة) في عام 2000. |
| الأشقاء / الأقارب | حسن/أخ | مسؤول هيئات التحقيق في المخالفات الإدارية بوزارة النُظُم الأسبق |
| | بدرية/أخ | زوجة حجة الإسلام شيخ علي طهراني، رئيس محكمة الثورة في مشهد، ولفترة رئيس محكمة الثورة بالأحواز، وعضو مجلس الخبراء. |
| | حسن خجسته باقرزاده/أخو زوجة | أخو زوجة خامنئي، ومتعهد التلفزيون الرسمي، ومسؤول شراء الكاميرات والمستلزمات الكهربائية ومعدات الإنتاج للتلفزيون، وهو أيضاً الوكيل الحصري للمحتكر لشركة "سوني" اليابانية في جميع أنحاء إيران. |

| الأبناء | المكانة الاجتماعية والسياسية | زوج ابنة آية الله عزيز خوشوقت الابن البكر لعلي خامنئي إلا أنه لم يُعرف له نشاطات سياسية أو غيرها. تتلمذ على يد والده وآية الله شاهرودي، وهو تاجر عقارات من الطراز الرفيع. يسيطر على تجارة الأراضي في العاصمة طهران، كما يسيطر على مبيعات شركة "بيجو" في إيران. |
|---------|------------------------------|---|
| | مصطفى | أول حضور شبه علني له خلال عامي 2004 و2005 إثر وجوده في لجان الانتخابات التي فاز فيها محمود أحمددي نجاد، بدير شؤون والده ويمسك بملفات مهمة كدعم حزب الله اللبناني والتنظيمات الشيعية في العراق وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وغيرهم تبلغ ثروة مجتبي ثاني أبناء خامنئي، ثلاثة مليارات دولار، أودع معظمها في بنوك الإمارات وسوريا وهنوزيلا وبعض الدول الإفريقية متزوج ابنة رئيس مجلس الشورى الأسبق غلام رضا حداد عادل. |
| | مجتبي خامنئي | زوج ابنة آية الله محمد باقر خرازي أحد مديري حوزة قم وأخت صادق خرازي مساعد وزير الخارجية في حكومة خاتمي ومستشاره، درس الحقوق في جامعة طهران، وكان متزوجاً بسوسن خرازي ابنة آية الله خرازي، لكنه طلقها بعد أحداث يونيو 2009، بسبب مواقف والدها السياسية المحرجة لبيت المرشد، لأنه يُعد مسؤولاً عن عدد من مؤسسات والده، ومدير موقعه الإلكتروني. |
| | مسعود خامنئي | متزوج ابنة أحد أشهر تجار البازار، وقد درس مادة الإلهيات في جامعة طهران، وهو المسؤول التنفيذي في مؤسسات قيادة الثورة، وشريك شقيقه مسعود في شركة رينو. |
| | ميثم | زوجة ابن محمد علي كلبيجاني مدير مكتب المرشد. |
| | بُشرى | زوجة مصباح الهدى المدرس بجامعة الإمام الصادق، وهو ابن شقيق رئيس مجلس الخبراء السابق محمد رضا مهدوي كني، وقد تبوأ والده منصب نائب وزير الداخلية في حكومة محمد جواد باهنر، وعمل شقيقه علي باقري كني مساعداً لأمين المجلس الأعلى للأمن القومي السابق سعيد جليلي ⁽⁶⁰⁾ . |
| | هدى | |

| | | | | | | |
|---|-------------------|------------------------|--------------------------|-----------------------|---|------------------------------|
| السيد باقري | محمدي كلبيجاني | محمود لولاچيان | آية الله محمد باقر خرازي | غلام رضا حداد عادل | آية الله عزيز خوشوقت | الأَنْسَاء والأَصْهَار |
| أخو علي باقري أحد المسؤولين عن ملف المفاوضات النووية. | مدير مكتب المرشد. | أحد كبار رجال البازار. | أحد مديري حوزة قم . | رئيس البرلمان الأسبق. | هو أخو محمد حسين خوشوقت، المدير العام للإعلام والطبوعات بوزارة الإرشاد والثقافة في عهد خاتمي. | المكانة الاجتماعية والسياسية |
| جواد مصطفى | | | | | | الأحفاد |
| مسؤول المؤسسات الدينية التي يتحكم بها جده خامنئي | | | | | | المكانة الاجتماعية والسياسية |

ملحق رقم (3) يوضح مكانة عائلة لاريجاني في السياسة الإيرانية⁽⁶¹⁾

| | | |
|--|------------------------------|---------|
| أبرز رجال الدين في عهدَي رضا خان بهلوي وولده محمد رضا بهلوي. | آية الله ميرزا هاشم لاريجاني | الأب |
| بنت آية الله سيد محسن أشرفي أحد المجتهدين في مدينة بهشهر في محافظة مازندران بشمال إيران. | - | الأم |
| مستشار للأمن القومي والمنظر الفكري للتيار الديني المتشدد وعموم المحافظين التقليديين، كان يعمل مستشاراً لرئيس السلطة القضائية الذي يشغله شقيقه صادق وكان نائباً في البرلمان الإيراني في دوراته الثانية والرابعة والخامسة وأحد ثلاثة أعضاء يشرفون على إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وكان نائب وزير الخارجية، ورئيس لجنة السياسة الخارجية في البرلمان ومؤسس مركز أبحاث مجلس النواب، وهو الآن المتحدث باسم حقوق الإنسان أمام المجتمع الدولي. | محمد جواد | الأبناء |
| رئيس جامعة آزاد فرع آمل، والملحق الثقافي السابق لسفارة إيران لدى كندا. | فاضل | |
| نائب سابق لقائد الحرس الثوري ورئيس لمركز الأخبار في هيئة الإذاعة والتلفزيون، ووكيل وزارتي الأشغال والمواصلات. كما تقلد منصب وزير الثقافة والإرشاد في عهد رهسنجاني خلفاً لمحمد خاتمي، عيَّنه المرشد على خامنئي في منصب رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون. وشغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، وكبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني، وفي الوقت الحالي يشغل منصب رئاسة البرلمان، وهو أحد أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام وعضو في المجلس الاستشاري الأعلى للثقافة. | علي | |
| رئيس السلطة القضائية. | صادق | |
| مستشار جامعة طهران للعلوم الطبية. | باقر | |
| زوجة آية الله مصطفى محقق داماد حفيد الشيخ عبد الكريم الحائري البزدي الذي كان لسنوات عضواً في المجلس الأعلى في القضاء، ورئيس دائرة التفتيش المركزية وأستاذ في كلية الحقوق بجامعة الشهيد بهشتي ورئيس قسم الدراسات الإسلامية في المجمع العلمي الإيراني للعلوم. | فاضله لاريجاني | |

| | | | | |
|--|-------------------------|---|----------------------|------------------------------|
| مصطفى محقق داماد | آية الله حسن زاده آملّي | آية الله العظمى وحيد خراساني | آية الله مرتضى مطهري | الأنساب والأصهار |
| مرجع ديني. | مرجع ديني. | مرجع ديني. | مرجع ديني. | المكانة الاجتماعية والسياسية |
| فاطمة أردشير لاريجاني ابنة رئيس البرلمان في مركز كيلوند الطبي في ولاية أوهايو بالولايات المتحدة. | | | | الأبناء |
| زهراء محقق | | أحمد توكلي. | | الأقارب |
| (ابنة شقيقة رئيس البرلمان) باحثة نووية مقيمة في الولايات المتحدة | | ابن خالة الإخوة لاريجاني، وهو نائب برلماني سابق ينتمي إلى التيار الأصولي. | | المكانة الاجتماعية والسياسية |

ملحق رقم (4) يوضح مكانة عائلة عراقجي في السياسة الإيرانية⁽⁶²⁾

| | | | |
|--|------------------------------|--------------|--------|
| المدير التنفيذي لشركة "بازركان عراقجي". | المكانة الاجتماعية والسياسية | مرتضى عراقجي | الإخوة |
| رئيس اتحاد مبيعات السجاد المصنوع يدوياً في طهران. | | مجتبى عراقجي | |
| مساعد وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين النوويين. | | عباس عراقجي | |
| مساعد الرئيس العام للبنك المركزي لشؤون العملة. | | أحمد عراقجي | |
| مدير عام الاستثمار في مؤسسة إيدرو (مؤسسة تعزيز وتحديث الصناعات). | | علي عراقجي | |

ملحق رقم (5) يوضح مكانة عائلة مهدوي كني في السياسة الإيرانية⁽⁶³⁾

| | | |
|---|---|------------------------------|
| محمد باقر باقري كني | محمد رضا مهدوي كني | الإخوة |
| نائب وزير الداخلية في حكومة محمد جواد باهنر، وعضو سابق في مجلس تشخيص مصلحة النظام، ونائب رئيس جامعة الإمام الصادق السابق. | وزير داخلية في حكومة محمد جواد باهنر، وقائم بأعمال رئيس الحكومة بعد مقتل كل من محمد علي رجائي رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه محمد جواد باهنر، شغل منصب رئيس مجلس خبراء القيادة، وعضو سابق في مجلس صيانة الدستور، وكذلك عضو سابق في مجمع تشخيص مصلحة النظام، ورئيس سابق لجامعة الإمام الصادق. | المكانة الاجتماعية والسياسية |
| مصطفى ميرلويحي | | الأنساب والأصهار |

| | | |
|--|--|-------------------------------------|
| <p>هو صهر محمد رضا مهدوي كني، وكان مديرًا لمكتب رئيس مجلس الخبراء السابق محمد رضا مهدوي كني، وكان مديرًا لوحدة العلاقات الدولية بجامعة الإمام الصادق⁽⁶⁴⁾. وتزوج ابن مصطفى ميرلويحي باينة حجة الإسلام علي رضا بناهيان، وهو أحد طلاب مصباح يزدي وعلي خامنئي الذي تولى منصب نائب رئيس المجلس المركزي لقاعدة عمار⁽⁶⁵⁾.</p> | | <p>المكانة الاجتماعية والسياسية</p> |
| <p>مصباح الهدى باقري كني</p> | <p>علي باقري كني</p> | <p>الأبناء</p> |
| <p>هو ابن محمد باقر باقري كني زوج هدى خامنئي ابنة مرشد الجمهورية علي خامنئي، وكان مساعدًا لشؤون التخطيط والمشروعات لرئيس جامعة الإمام الصادق والمدرسة بهذه الجامعة.</p> | <p>هو ابن محمد باقر باقري كني، كان مساعدًا لأمين المجلس الأعلى للأمن القومي السابق سعيد جليلي، ورئيس الحملة الانتخابية لجليلي في انتخابات رئاسة الجمهورية عام 2013⁽⁶⁶⁾.</p> | <p>المكانة الاجتماعية والسياسية</p> |

الهوامش

- (1) عبد الغني عماد: الانتقال المتعثر.. الصراع بين التقليد والحداثة في إيران، في مجلة الدراسات الإيرانية، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 4، سبتمبر 2017، ص 10-16.
- (2) Helen Chapin Metz, and Eric Hooglund (ed.): Iran: A Country Study, Washington: GPO for the Library of Congress, Fifth Edition, 2008, pp 113-112.
- (3) مركز المسبار للدراسات والبحوث: الصوفية.. التاريخ والصراع والرواسب، دبي، الطبعة الثانية، فبراير 2911، ص 184-185.
- (4) Helen Chapin Metz, and Eric Hooglund ed., Op.Cit., pp 113-112.
- (5) سايت پارسينه: نگاهي به ازدواج های فاميلي ميان سران نظام، <https://goo.gl/SPVSmb>
- (6) فهمي هويدي: إيران من الداخل، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2010، ص 163.
- (7) Helen Chapin Metz, Op.Cit. p 113.
- (8) Massoume Price: Patriarchy and parental control in Iran, Iran Chamber Society, March 2006, <http://cutt.us/cl6fS>
- (9) Eva Patricia Raket: The Political Elite in the Islamic Republic of Iran: From Khomeini to Ahmadinejad, Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Bull Durham, North Carolina, Duke University Press, Vol. 29, No. 2009, 1, Pp 111-110.
- (10) فضل فرج الله: التقليد في الفقه الشيعي من الاستناد إلى السلطة، مدارك، 26 سبتمبر 2011. goo.gl/cqBhho
- (11) Helen Chapin Metz...Op.Cit. p 113.
- (12) Rouzbeh Parsi (ed): Iran: a revolutionary republic in transition, Chaillot Papers, Paris: Institute for Security Studies (EUISS), No. 128, February 2012, p 11-10.
- (13) محمد السلمي، محمد السيد الصياد: الفقيه والدين والسلطة.. جدلية الفكر السياسي الشيعي بين المرجعيتين العربية والإيرانية، الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الطبعة الأولى 2017، ص 144.
- (14) فهمي هويدي: مرجع سبق ذكره، ص 164.
- (15) هاشمي رفسنجاني: حياتي، بيروت: دار الساقي، الطبعة الثانية، 2012، 209.
- (16) فاطمة الصمادي: التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط 1، ابريل 2012، ص 349-341.
- (17) Helen Chapin Metz...Op.Cit., p 103.
- (18) شهرام رفيع زاده: حسن خميني: حذف آسان «خميني جوان» در بازی بزرگان، موقع إيران واير، 30 (ژانويه) يناير 2018. goo.gl/seVcpQ
- (19) صحيفة ابتكار: قائم مقام شهردار اهواز منصوب كرديد، <http://ebtekarnews.com/?newsid=37013>
- (20) BBC news: Iranian politics: A family affair, 22 February 2000. <http://cutt.us/p1mge>
- (21) أمل حماده: الخبرة الإيرانية.. الانتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، يونيو 2008، ص 247-239
- (22) سايت برترين ها: همه فرزندان آيت الله هاشمي، از فائزه تا مهدي، <https://goo.gl/d8x5wW>
- (23) سايت ساتين: آنچه از اهالی جماران نمی دانيد/فرزندان و نوه های امام خميني چه می کنند؟، <https://goo.gl/LJ37Dv>
- (24) Eva Patricia Raket, op. cit., Pp 110-109.
- (25) Stratfor: Iran's Military Plays a Powerful Role in Politics, Aug 2014, 8, goo.gl/sM1fjg
- (26) سايت سرپوش: وزارت كشور رحمانی فضلی و بستگان، <https://goo.gl/fs2yur>
- (27) شيماء محمد: إيران تعتقل نائباً برلمانياً لكشفه فساد القضاء، التحرير نيوز، 30 نوفمبر 2016. <http://cutt.us/6XsR5>
- (28) Wilfried Buchta: Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic, The Washington Institute for Near East Policy and the Konrad Adenauer Stiftung, Washington: 2002m, p200.
- (29) سايت انتخاب: بني صدر: موافق ازدواج "رجوی" با دخترم نبودم، <https://goo.gl/sCLXRN>
- (30) تُعد عائلة روح الله خاتمي جامعة لعدد من الصلات العائلية، وتقدم نموذجاً للعائلات عميقة الصلة بكبار رجال الدين داخل إيران وخارجها، لتشكل حلقة وصل مهمة بين عائلات الخميني والصدر والسبستاني، إذ تزوج محمد خاتمي رئيس الجمهورية الأسبق، بالسيدة زهرة صادقي ابنة أخت المرجع موسى الصدر، الذي تزوجت أخته فاطمة الصدر بمحمد باقر الصدر، في الوقت الذي تزوج فيه أحمد الخميني بحفيذة آية الله صدر الدين صدر فاطمة طباطبائي، أما شقيقه النائب الثاني لرئيس البرلمان في دورته السادسة محمد رضا، فهو متزوج بحفيذة الخميني زهرة إشرافي الذي تزوجت ابنته مؤخراً بآين شقيق وزير الخارجية الأسبق كمال خرازي، في حين أن صادق خرازي شقيق زوجة ابن المرشد مسعود خامنئي، وهذا يعني أسرة سياسية كبيرة تضم مرشدين للجمهورية ورئيس جمهورية ووزير خارجية.
- (31) أمل حماده: مرجع سبق ذكره، ص 252-255.
- (32) p1 mge BBC news, Iranian politics..., op.cit.
- (33) الجزيرة نت: نفوذ عائلة لاريجاني، 6 يونيو 2013. <http://cutt.us/KtXc>

- (34) سايت فرارو: داماد آيت الله مصباح به جمع اعضاء جامعه روحانيت اضافاه مى شود، <https://goo.gl/66Nx55>
- (35) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية: رفسنجاني يقضي أسرار ثروة أبناء خامنئي، 05 أكتوبر 2016. goo.gl/943i5p
- (36) اخبار بيك ايران: رئيسى، داماد علم الهدى در فهرست نامزدهاى جانشينى خامنه اى، 8yLkrH/goo.gl
- (37) الجزيرة نت: إبراهيم رئيسى، 11 أبريل 2017. goo.gl/BwjBpj
- (38) Wilfried Buchta... Op.cit., p95.
- (39) أمل حماده: مرجع سبق ذكره، ص 173-175.
- (40) محمد بشندي: دولة الفقيه ومعضلة المؤسسة الحزبية في إيران، في مجلة الدراسات الإيرانية، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 3، ص 23.
- (41) رقي خامنئي من حجة الإسلام إلى آية الله قبل أن يتولى منصب المرشد، وعمل خلال سنواته الأولى على دعم مكانته الفقهية بما يؤهله لممارسة دور القائد الديني والسياسي، لكنه تراجع عن هذا الخط في ما بعد.
- (42) عادل السالمي: مجلس صيانة الدستور يرفض 99% من مرشحي التيار الإصلاحي للانتخابات، الشرق الأوسط، 18 يناير 2016. <http://cutt.us/CAUlv>
- (43) وكالة أنباء مهر: بحكم قائد الثورة الإسلامية: تعيين حجة الإسلام والمسلمين علم الهدى ممثل الولي الفقيه في خراسان الرضوية، 9 مارس 2016. goo.gl/BNUQ9Q
- (44) Who Rules Iran?... Op.cit. p 95.
- (45) روزنامه صداي اصلاحات: بيش از 4هزار آقازاده در انگليس تحصيل مى کنند، ص <https://goo.gl/k3ez99>
- (46) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية: التقرير الاستراتيجي السنوي نصف السنوي الأول، الرياض، ديسمبر 2016، ص 87-88.
- (47) راجح الخوري: ركائز النظام الإيراني تتكسر!، الشرق الأوسط، 06 يناير 2018. <http://cutt.us/G55i1>
- (48) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية: استطلاع يكشف تزايد الإحباط بين الإيرانيين، 6 فبراير 2018، <http://cutt.us/wTagq>
- (49) أحمد شمس الدين ليلة، أزمة الائتمان في إيران: الأسباب والتداعيات الاقتصادية، في مجلة الدراسات الإيرانية، الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 5، ديسمبر 2017، ص 79.
- (50) Akbar E. Torbat: Financial Corruption in Iran, Los Angeles: California State University, March 2013, 2, pp3-2. goo.gl/ftyhTP
- (51) نبيل العتوم: الفساد في إيران: كرة نار يتقاذفها أژلام نظام الولي الفقيه، مركز أمية للبحوث والدراسات السياسية، 19 فبراير 2018، goo.gl/DEtYVa
- (52) صالح حميد: نجاد يفتح النار على النظام الإيراني.. والقضاء يرد: مجنون، العربية نت، 25 ديسمبر 2017. goo.gl/m1wpj1
- (53) صالح حميد: أحمددي نجاد يطالب خامنئي بانتخابات رئاسية ونيابية مبكرة، العربية نت، 21 فبراير 2018. goo.gl/o3pKEC
- (54) Wilfried Buchta: OP.Cit, p72.
- (55) Alberto F. Alesina Paola Giuliano: Family Ties and Political Participation, Littauer Center 210, Cambridge: Department of Economics Harvard University, October 2009, pp 4-3.
- (56) شهرام رفيع زاده: حسن خميني: حذف آسان «خميني جوان» در بازى بزرگان، موقع إيران واير، 30 (ژانويه) يناير 2018. goo.gl/seVcpQ
- (57) سايت تابناك: "فرزندان و نوادگان امام خميني چه مى کنند؟"، <https://goo.gl/vRdPHC>
- (58) سايت آكا ايران: زندگى مقام معظم رهبرى و همسرشان + تصاوير، <https://goo.gl/JqeQGj>
- (59) سايت فرارو: اظهارات هادى خامنه اى درباره ميرحسين، <https://goo.gl/9354vP>
- (60) سايت انقلاب اسلامي: شبكه روابط شخصى قدرت متعلق به مهدوى كنى ها، <https://goo.gl/T6cX5h>
- (61) موقع راديو فردا: لاريجاني ها، حكايات پنج برادر، 17/بهمن/1391. goo.gl/s5292D